● أخبار قصيرة

رئيس الوزراء الكندي لترامب: نحن لسنا برسم البيع

جدد الرئيس الأمريكي دونالد ترامب تصريحاته السابقة بشأن رغبته في ضم كندا واعتبارها "الولاية الـ ٥١"، وذلك خلال لقائه مع رئيس الوزراء الكندي مارك كارني في واشنطن.
وقال ترامب أمام الصحفيين خلال اللقاء في البيت الأبيض: "أنا لا أزال واثقاً من ذلك، ولكن تعرفون أن رقصة التانغو تحتاج لشخصين، صحيح؟".
من جانبه، رد كارني بحزم قائلاً: "كندا ليست ما يُتاجر بها، ونحن لسنا برسم البيع ولن نكون كذلك أبداً".
وأضاف رئيس الوزراء الكندي أن بلاده تنظر إلى العلاقات الاقتصادية مع الولايات المتحدة على أنها شراكة، مؤكداً عزمه على تعميق التعاون، بما في ذلك في مجالي الدفاع والأمن.

نائب أوكراني: تحديثات جديدة في نظام التجنيد

كشف عضو البرلمان الأوكراني أليكسي غونتشارينكو عبر منصة "تلغرام" أن الحكومة الأوكرانية أجرت تعديلات مهمة على إجراءات التجنيد خلال فترة التعبئة العامة.
ومن أبرز هذه التغييرات التحول نحو الرقمنة، حيث ستُرسل استدعاءات الفحص الطبي العسكري بشكل إلكتروني من خلال السجل الوطني الموحد، مما يضمن وصولها للمجندين وضباط الاحتياط بطريقة أكثر فعالية.
كما تضمنت التعديلات تحديداً أدق للوثائق المطلوبة من الآباء الذين لديهم ثلاثة أطفال أو أكثر للحصول على تأجيل الخدمة العسكرية. وأشار غونتشارينكو أيضاً إلى إضافة علامة خاصة في السجل العسكري تؤكد استلام الشخص لإشعار التجنيد.
تأتي هذه الإصلاحات في إطار جهود الحكومة لتحسين كفاءة عملية التعبئة وضمان شفافيتها في ظل الظروف الراهنة التي تمر بها البلاد.

ميرتس: سندرس تقرير تصنيف حزب البديل كمتطرف

أعلن المستشار الألماني فريدريش ميرتس أن حكومته ستقوم بدراسة متأنية لتقرير الاستخبارات الألمانية الذي صنف حزب "البديل من أجل ألمانيا" اليميني كتنظيم متطرف.
وصرح ميرتس لقناة ARD الألمانية قائلاً: "سنقوم بدراسة تقرير الهيئة الاتحادية لحماية الدستور بدقة تامة، وبناءً عليه ستتخذ الحكومة الاتحادية قراراتها المناسبة."
وأضاف المستشار بلهجة متحفظة: "لا يمكن تجاهل أو حظر ١٠ ملايين ناخب اختاروا حزب البديل من أجل ألمانيا." تأتي هذه التصريحات بعد قرار هيئة حماية الدستور الاتحادية الألمانية تصنيف الحزب رسميًا كـ"تنظيم يميني متطرف"، مما أثار تساؤلات حول إمكانية اتخاذ إجراءات قانونية لحظر الحزب.

أزمة كشمير تشتعل

هجمات عسكرية متبادلة بين نوويين جنوب آسيا

الوفاق/ شهدت العلاقات الهندية-الباكستانية تصعيداً خطيراً غير مسبوق منذ عام ٢٠١٩، حيث أعلنت الهند رسمياً تنفيذ ضربات جوية استهدفت ما وصفتها بـ"البنية التحتية الإرهابية" في باكستان وكشمير، مستهدفة تسعة مواقع داخل الأراضي الباكستانية. وفي المقابل، ردت باكستان بضربات انتقامية أدت - حسب مصادرها - إلى إسقاط مقاتلات هندية وتدمير مواقع عسكرية.
يأتي هذا التصعيد الدراماتيكي في أعقاب هجوم دموي في منطقة باهالاجام السياحية في كشمير الهندية الأسبوع الماضي، والذي أسفر عن مقتل ٢٧ شخصاً على الأقل، واتهمت الهند جارتها باكستان بالوقوف خلفه. وقد أعلنت إسلام آباد حالة الطوارئ في عموم البلاد وأغلقت مجالها الجوي، فيما تتصاعد المخاوف من انزلاق القوتين النوويتين إلى مواجهة عسكرية شاملة في ظل تاريخ طويل من النزاعات حول إقليم كشمير المتنازع عليه.

الضربات الهندية

أعلنت الحكومة الهندية في بيان رسمي أنها نفذت عملية عسكرية استهدفت البنية التحتية "الإرهابية" في باكستان ومنطقة كشمير، حيث قصفت تسعة مواقع داخل الأراضي الباكستانية. وأكدت الهند أن العملية كانت "مركزة ومحسوبة ولم تكن تهدف إلى تصعيد التوتر"، وأن القوات المسلحة الهندية نفذت العملية ضد البنية التحتية "للإرهاب" في كشمير الخاضعة للسيطرة الباكستانية.
وأشار البيان الهندي إلى أن "الهند أظهرت ضبطاً للنفس ملحوظاً في اختيار الأهداف وطريقة التنفيذ". فيما أعلن الجيش الهندي: "لقد وجهنا ضربة دقيقة لقواعد الإرهابيين. تم تنفيذ العدالة".
وأفادت صحيفة نيويورك تايمز بسماع انفجارات في عدة مناطق من كشمير الخاضعة لسيطرة باكستان. كما أفاد سكان مظفر آباد، عاصمة كشمير الخاضعة للسيطرة الباكستانية، بسماعهم لصوت تحليق الطائرات المقاتلة، وأشاروا إلى أن منطقة ريفية قرب مظفر آباد، كانت تستخدمها سابقاً جماعة "لشكر طيبة" المسلحة، قد تعرضت للقصف.

خلفية التصعيد العسكري

جاءت هذه الهجمات بعد هجوم إرهابي وقع مؤخراً في منطقة باهالاجام الواقعة في كشمير التي تسيطر عليها الهند. فقد فتح مسلحون النار مساء الثلاثاء الماضي على مجموعة من السياح في المنطقة السياحية الواقعة على بعد نحو ٩٠ كيلومتراً من سرينجار، العاصمة الصيفية لكشمير الهندية، مما أسفر عن مقتل ٢٧ شخصاً على الأقل. ووصفت السلطات الهندية الحادث بأنه هجوم إرهابي.
وقد اتهمت الهند باكستان بالتورط في هذا الهجوم، مما أدخل التوتر بين الجارتين النوويتين في شبه القارة الهندية مرحلة جديدة. وفي ردها الأولي، علقت الحكومة الهندية "معاهدة نهر السند" المشتركة للمياه، وأمرت بطرد المواطنين الباكستانيين، خاصة الملحقين الدفاعيين والعسكريين في السفارة الباكستانية، كما أغلقت معبر "أتاري" الحدودي الرسمي مع باكستان.

التحرك الباكستاني

تحركت الدفاعات الجوية والطائرات المقاتلة للقوات الجوية الباكستانية بعد ساعات من الهجوم الصاروخي الهندي، وذُكر أن جميع المقاتلات الباكستانية سليمة بعد المواجهة مع المقاتلات الهندية.
وأعلنت مصادر أمنية أن القوات الجوية الباكستانية أسقطت عدة طائرات هندية، حيث أكد وزير الدفاع الباكستاني إسقاط خمسة مقاتلات هندية وأسر جنود هنود، وكشف المتحدث باسم الجيش الباكستاني، الجنرال أحمد شريف، عن هجوم صاروخي هندي استهدف ثلاث نقاط في منطقة كشمير الخاضعة لسيطرة إسلام أباد.

صرح وزير الدفاع الباكستاني أن الهند خسرت خمس طائرات في هجومها، وكشف المتحدث باسم الجيش، عن هجوم صاروخي هندي استهدف ثلاث نقاط في منطقة كشمير خاضعة لسيطرة إسلام آباد

وقال شريف إن القوات الجوية الباكستانية تصدت للمقاتلات الهندية ومنعتها من دخول المجال الجوي الباكستاني. وأضاف أن الهند استهدفت ثلاث نقاط في كشمير الباكستانية بصواريخ. وأفادت القنوات الباكستانية أن عدة مراكز دينية استُهدفت في هذا الهجوم.
أشارت التقارير إلى إعلان حالة الطوارئ في جميع أنحاء باكستان وإلغاء الرحلات الجوية. تم إغلاق مطار لاهور والمجال الجوي الباكستاني أمام جميع الرحلات. وكانت الحكومة والجيش الباكستاني قد أعلنا سابقاً أنهما سيردان بسرعة على أي عدوان هندي.
وذكرت قناة "جيو نيوز" الباكستانية أن الهجوم الصاروخي الهندي استهدف بهاولبور وكوتلي ومدينة مظفر آباد، وأن معظم هذه المناطق مدنية وبحسب المصادر الباكستانية أسفر الهجوم عن مقتل ٢٦ باكستانياً.

الرد الإنتقامي

بدأ الجيش الباكستاني بعدها مباشرة رداً انتقامياً على الهجوم الصاروخي الهندي، والقوات الجوية الباكستانية ردت بسرعة على هجوم الجارة الشرقية.
وحسب مصادر أمنية، دمر الجيش الباكستاني في هجمات انتقامية مقر لواء هندي. وأضافت هذه المصادر أن الهجوم الصاروخي للقوات الباكستانية دمر أيضاً موقعاً معادياً في قطاع دودنيال على طول خط المراقبة (LoC)، وهو خط حدودي يفصل بين كشمير الخاضعة لسيطرة الهند وباكستان ويعتبر منطقة شديدة الحساسية والتوتر.
وتذكّر التوترات العسكرية الحالية بين باكستان والهند بالمعركة الجوية بين البلدين في مارس ٢٠١٩، التي قادتهما إلى شفا حرب شاملة. حدث ذلك بعد هجوم انتحاري دامٍ على القوات الهندية في منطقة "بولواما". بعد ذلك، هاجمت المقاتلات الهندية الأراضي الباكستانية، وفي اليوم التالي أسقط الجيش الباكستاني طائرتين هنديتين واعتقل طياراً.

ساعات حاسمة

يضع هذا التصعيد العسكري المتسارع المجتمع الدولي أمام تحدٍ كبير لاحتواء الأزمة بين الدولتين النوويتين، خاصة في ظل التاريخ المضطرب للعلاقات بينهما والنزاع المستمر حول إقليم كشمير منذ استقلالهما عن بريطانيا عام ١٩٤٧.
وتشير التقديرات إلى أن الساعات القادمة ستكون حاسمة في تحديد مسار الأزمة، حيث تتواصل الدعوات الدولية لضبط النفس من الجانبين وتفادي التصعيد نحو حرب شاملة قد تكون لها عواقب وخيمة على المنطقة والعالم. وفي الوقت الذي تعتبر فيه الهند عملياتها العسكرية "مشروعة" للرد على ما تصفه بـ"الإرهاب المدعوم من باكستان"، تصر إسلام آباد على حقها في الدفاع عن سيادتها وأمنها القومي.
وتبقى القضية الأساسية المتمثلة في الوضع السياسي لكشمير عالقة دون حل، مع استمرار المعاناة الإنسانية لملايين السكان في المنطقة المتنازع عليها، والتي تحولت مجدداً إلى ساحة صراع بين القوتين الإقليميتين.

منظمات إنسانية تنتقد السياسات الأوروبية اتجاه اللاجئين

تواصل الدول الأوروبية سياساتها المتشددة تجاه اللاجئين بل وتعمل على تصعيدها. وفي هذا السياق، أدانت منظمة الإغاثة "إس أو إس هيومانيتي" (SOS Humanity) في تقرير لها الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان في البحر المتوسط، محمّلة الاتحاد الأوروبي المسؤولية عن هذا الوضع بسبب تفويضه عمليات المراقبة إلى دول خارجية. وتطالب هذه المنظمة غير الحكومية ببرنامج إنقاذ بحري بتمويل أوروبي.
بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة لعمليات الإنقاذ البحري في البحر المتوسط، أدانت منظمة "إس أو إس هيومانيتي" غير الحكومية الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان ضد المهاجرين في تقرير نشرته.
في التقرير الذي نُشر مؤخراً من قبل هذه المنظمة الإغاثية، يصف ضحايا التعذيب والاتجار بالبشر والعنف الجنسي ما عانوه على أيدي خفر السواحل في بعض دول المتوسك خلال محاولاتهم للفرار. وانتقدت المنظمة الاتحاد الأوروبي باعتباره مسؤولاً جزئياً عن هذه الممارسات، حيث تزعم المنظمة أن الاتحاد يقوم بشكل متزايد بتفويض مراقبة الحدود إلى خارج أراضيه.
لإعداد تقريرها الحالي بعنوان "حدود (اللا) إنسانية"، جمعت منظمة الإغاثة شهادات ٦٤ شخصاً تم إنقاذهم من البحر المتوسط بواسطة سفينة "هيومانيتي ١" بين

أكتوبر ٢٠٢٢ وأغسطس ٢٠٢٤. كانوا قد سافروا إلى أوروبا من ليبيا أو تونس. في ليبيا، تعرض تقريباً جميع الناجين للاعتقال التعسفي، وأبلغوا عن نقص الرعاية الطبية والجوع والتمييز وعمليات الإعدام الجماعي.
وتحدث آخرون عن العنف الجنسي والاتجار بالبشر. ونقل التقرير عن أحد الشهود قوله: "إنهم يبيعون الناس كما يباع الخبز".
في وسط البحر المتوسط، وقعت حالات متكررة من الإعادة القسرية من قبل خفر السواحل الليبي والتونسي. وتم تعمد قلب قوارب غير صالحة للإبحار، مما أدى إلى غرق العديد من اللاجئين.
كما انتقدت منظمة "إس أو إس هيومانيتي" الاتحاد الأوروبي لـ"سياسة الاستعانة بمصادر خارجية"، حيث فوّض بشكل متزايد مسؤولية حماية اللاجئين ومراقبة الحدود إلى دول مثل تونس وليبيا. وانتقد التقرير عمل وكالات حماية السواحل في كلا البلدين، واصفاً إياه بأنه يشبه "شبكات الجريمة المنظمة".
وجاء في التقرير: "غالباً ما تربطهم علاقات وثيقة مع نفس المهربين والمليشيات التي يدّعي الاتحاد الأوروبي والدول الأعضاء فيه أنهم يريدون محاربتها".
واستناداً إلى شهادات الشهود، طالبت منظمة الإغاثة الاتحاد الأوروبي بإنهاء تعاونه مع تونس وليبيا. ودعت بدلاً من ذلك إلى "برنامج إنقاذ بحري ممول ومنسق أوروبياً يحمي أرواح البشر".
وصفت الأمم المتحدة مسار الهجرة عبر البحر المتوسط بأنه أكثر المسارات فتكاً في العالم. ووفقاً للمنظمة الدولية للهجرة، اختفى أو فقد ٢٣٣٣ مهاجراً حياتهم في البحر المتوسط العام الماضي.
وفي هذه الظروف، تواصل الدول الأوروبية سياساتها المتشددة تجاه طالبي اللجوء.